

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

٧ كانون اول ١٩٣٢

عمان : الأربعاء في ٩ شعبان ١٣٥١

مذكرات المجلس التشريعي

الجلسة السابعة للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني
المنعقدة بتاريخ ١٧-١١-١٩٣٢

القرارات

الصحيفة

- ٥٦ قانون اضافة فقرة للمادة ٣٦ من قانون البلديات لسنة ١٩٢٥
٥٦ قرار موافقة المجلس على هذا القانون
٥٧ قانون يحول الطيبة شارلوط برنال ان توصي بجميع اموالها غير المنقولة الكائنة في شرق الاردن
٥٧ قرار موافقة المجلس على هذا القانون
٥٧ قانون تعديل الفقرة الخامسة من المادة (٢٠٦) من قانون الجزاء المثالي
٥٧ قرار موافقة المجلس على هذا القانون
٥٧ قانون الميزانية الخاص رقم (١) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية
٥٩ قرار موافقة المجلس على هذا القانون
٥٩ جواب العضو عادل بك المظلم على جواب وزير المدلية
٦٨ قرار موافقة المجلس على طبعه وتوزيعه على الاعضاء
٦٨ مواضع الجلسة المقبلة

لجنة العمل

الجلسة السابعة

للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انضمت الجلسة السابعة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ١٩ رجب سنة ١٣٥١ و ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ المصادف يوم الخميس الساعة العاشرة برئاسة عطوفة وكيل الرئيس السكرتير العام توفيق بك ابو الهدى وتقيب عن الجلسة ماجد باشا العدوان ، حديثه باشا الخريشه ، حمد باشا بن جازي ، ريفان باشا الجالي .

وكيل الرئيس - فليقرأ الضبط
(قرئ)

وكيل الرئيس توفيق بك - ارجوك يا عادل بك ان تلو بالنياية عن مقرر لجنة القوانين ما ورد من تلك اللجنة

عادل بك - اجتمعت لجنة القوانين بتاريخ ١٣-١١-١٩٣٢ وقررت قبول (اضافة فقرة للمادة «٣٦» من قانون البلديات لسنة ١٩٢٥) بشكله دون اجراء اي تغيير فيه
المادة الاولى : يسمى هذا القانون (قانون اضافة فقرة للمادة ٣٦ من قانون البلديات لسنة ١٩٢٥ و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(تمت)

المادة الثانية : تضاف للمادة (٣٦) من قانون البلديات لسنة ١٩٢٥ الفقرة التالية :
(٢) منافصات ومزاييدات اقلام البلدية تجري من قبل الجمعية البلدية .
(تمت)

المجموع :

(تمت)

عادل بك - اجتمعت لجنة القوانين بتاريخ ١٣-١١-١٩٣٢ وقررت قبول القانون المختص بوصية الطيبية شارلوط برنال ، لانها وجدته مفيداً في صالح هذه البلاد اذ انه يؤدي الى وصية الطيبية شارلوط جميع اموالها غير المنقولة بقصد اقامة اعمال المستشفى التي اسسته في هذه البلاد، وقبلته من حيث الاساس ولكنها غيرت لي عباراته بأن حذفت عبارة (ان تورث اموالها) واستبدلتها بعبارة (ان توصي جميع اموالها غير المنقولة) وكذلك حذفت كلمة (بوصية) لعدم بقاء لزوم لها .

وفي المادة الثانية ايضاً قد اجرت التعديلات المناسبة مع ما جاء في المادة الاولى ، وعلى هذا فقد اقرت القانون بالصيغة الآتية :
المادة الاولى :

يسمى هذا القانون « قانون يخول الطيبية شارلوط برنال ان توصي بجميع اموالها غير المنقولة الكائنة في شرق الاردن » ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(تمت)

المادة الثانية :

يجوز للطيبية شارلوط برنال م . اس . وم . ب . صاحبة المستشفى الانكليزي في عمان ان توصي بجميع اموالها غير المنقولة الكائنة في شرق الاردن الى من تشاء .

(تمت)

المجموع :

(تمت)

سعيد بك - ان هذه الطيبية الصالحة التي تبذل الخيرات على زعمها يا حبذا لو اوصت بقسم من اموالها غير المنقولة التي جمعها من لحم ودم هذه البلاد الى الصحة او البلدية لتعلم الناس ، انها صالحة وقد اوصت بشيء من مالها الى بلدية عمان ، كي تستدر من افواه الناس الدعاء والثناء في المستقبل .

وكيل الرئيس - اضع مجموع القانون على الرأي

(تمت)

عادل بك - اجتمعت لجنة القوانين بتاريخ ١٣-١١-١٩٣٢ وقررت قبول (قانون تعديل الفقرة الخامسة من المادة « ٢٠٦ » من قانون الجزاء العثماني) بشكله دون اجراء اي تغيير فيه .

المادة الاولى : يسمى هذا القانون قانون تعديل الفقرة الخامسة من تعديل المادة (٢٠٦) من قانون الجزاء العثماني ويعتبر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(تمت)

المادة الثانية : كل من حرّض امرأة سواء اكان لها زوج ام لم يكن على ترك بيتها لتلتحق برجل غريب عنها او افسدها عن زوجها لا خلال الرابطة الزوجية يعاقب بالحبس من ثلاثة الى ستة اشهر .

(تمت)

المجموع :

(تمت)

شكري بك - اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ١٥-١١-١٩٣٢ وبعد التدقيق في مواد قانون الميزانية رقم (١) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية قررت قبوله بالصيغة الميئة فيما يلي :

المادة الاولى :

يسمى هذا القانون قانون الميزانية الخاص رقم (١) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لجنة الميزانية

« قبلت »

المادة الثانية :

ينتقل مبلغ (١٨) ليرة فلسطينية من الفصل (٥) في رئاسة الوزراء و (١٨) ليرة من الفصل (٦) الرواتب في ادارة للقنصليات الى فصل (١) - المقر العالي . ويخصص مجموع هذين المبلغين لوظيفة كاتب من الدرجة العاشرة في الديوان الاميري العالي ابتداء من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٢ .

(قبلت)

المادة الثالثة - يخصص ستة آلاف وخمسمئة جنيه للاغراض المبينة في الجدول المدرج في ذيل هذا القانون وذلك علاوة على المبالغ المخصصة للخروج بموجب قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ .
شكري بك - لقد كانت هذه المادة في المشروع قاصرة على التي جنيه . تذكر انني عندما اجبت على سؤال حضرة العضو المحترم حسين باشا الطراونه ، ذكرت فيما ذكرت ، ان هنالك مشروعاً يتطلب فتح طرق جديدة تبلغ كلفتها (٤٥٠٠) جنيه ، ولقد تمت المعاملة المتعلقة بهذا المشروع الجديد ، لذلك وبناء على كتاب ارسى من مقام الرئاسة الجليلة عدلتنا في اللجنة المالية صيغة هذه المادة فجعلنا المبلغ (٦٥٠٠) بدلاً من التي جنيه . واضفنا الى الجدول تفاصيل المشروع . فارجو بعد هذا البيان ان توضع المادة على الرأي .

(قبلت)

المادة الرابعة - يؤمن المبلغ المذكور في المادة الثالثة بتزويد الاعانة المالية بمقدار ما يعادله .
(قبلت)

الجدول

مل	ل ف	الفصل	المادة
٠٠٠	٤٠٠	٢٤	٢١ طريق كويرا - عقبة
٠٠٠	٩٠٠	٢٤	٢٢ طريق كويرا - رأس النقب
٠٠٠	٤٠٠	٢٤	٢٣ الطريق قرب ديس من الكويرا الى المدورة
٠٠٠	٣٠٠	٢٤	٢٤ القسم البركاني على طريق بغداد
٠٠٠	٨٠٠	٢٤	٢٥ طريق معان - رأس النقب
٠٠٠	٨٠٠	٢٤	٢٦ طريق الطفيلة - الشوبك
٠٠٠	٩٠٠	٢٤	٢٧ طريق الطفيلة - وادي الحسا
٠٠٠	٩٠٠	٢٤	٢٨ طريق الكرك - البحر الميت
٠٠٠	١١٠٠	٢٤	٢٩ الآلات والادوات والمناظرة على الصال من بدو وفروين
٠٠٠	٦٥٠٠		المجموع

وكيل الرئيس - المجموع

(قبلت)

وكيل الرئيس - الكلام لعادل بك

عادل بك - من جواب معالي وزير العدلية يظهر ان حضرته قد ساء توجهه اسئلة بتأش به احساب اعمال وتصرفات غير محقة اجرتها وزارة العدلية ، وانني استغرب جداً ان يغار معالي الوزير على ما اعتبره منافياً لمزته نفسه ثم لا يتسامح معنا ونحن نواب الامة بأن يغار على مس كرامة الامة ، وضرب عزة نفسها ضربة أليمة في اجراءات وبلاغات وتصرفات قامت بها وزارة العدلية خلافاً لصراحة النصوص القانونية والمبادئ الحقوقية العامة في حين انها هي الوزارة الموكول اليها امر المحافظة على تلك القوانين والمبادئ الحقوقية .

اولاً : ان جوابي على الجواب الاول للوزير تضمنه بياناتي حول المواضيع الاخرى اذ بعلم من تلك البيانات ما اذا كانت وزارة العدلية مسوقة فعلاً برأي المستشار القضائي ام لا ؟

ثانياً : اما الجواب الثاني المتعلق بالبلاغات التي نشرتها وزارة العدلية فاني اشكر وزير العدلية لتصريحه بأن الوزارة انما تصدر بلاغات عامة ضمن صلاحيتها القانونية لشعوره بوجود مراعاة الصلاحية القانونية في اصدار البلاغات . ولكن ما قول حضرة الوزير اذا كانت الوزارة قد خرجت في بلاغاتها على صلاحيتها القانونية ، ما قوله اذا كانت الوزارة وهي من اجزاء السلطة الاجرائية قد اصدرت بلاغات تعتبر تدخلاً فضولياً في اجراءات السلطة القضائية وتحكماً فعلياً في ضمائر القضاة ، خلافاً للمبادئ الحقوقية وابسط النظريات ، ما قوله اذا كانت الوزارة قد اثبتت في بلاغها الى المحاكم وجوب عدم قبول البيئة الساعية في قضايا تسليم المجرمين ، وكيف يجوز لوزير العدلية وهو احد اعضاء السلطة التنفيذية ان يصدر بلاغات لما قوة التشريع والقضاء معاً بحيث يعطل بلاغاته النصوص القانونية الصريحة واصول المحاكمات المعمول بها ، فيميز بالنسبة لاصول المحاكمة بين بيئة اخرى ثم يحاول تقييد القاضي في قضايا تسليم المجرمين بعدم تمكنه من اطلاق سراح المتهم في حالة عدم وجود البيئة الكافية الا عن طريق وزارة العدلية نفسها خلافاً لصراحة النصوص القانونية بما يعتبر انتقاصاً لسلطة القضاء على حساب السلطة التنفيذية اذ ان اطلاق سراح المتهم في حالة عدم وجود البيئة الكافية هو حق من حقوق القاضي وله اهميته بالنسبة للمتهم ، لا حق من حقوق وزير العدلية ؟

ان مدعياتي هذه يؤيدها ما ورد في بلاغي الوزارة المؤرخين في ١٩ - ٦ - ١٩٣٢ و ٤ - ٩ - ١٩٣٢ اذ جاء فيهما الفقرات الآتية :

(أ) اوجه نظر جميع المحاكم مرة ثانية الى ضرورة عدم قبول البيئة الساعية في قضايا تسليم المجرمين (ب) ان وظيفة المحاكم اذا لم تجد بيئة مباشرة كافية تفوز طلب التسليم ان تبلغ وزارة العدلية ذلك فوراً وعندئذ تؤخذ الاجراءات لتأمين اطلاق سراح المتهم .
ان هذه الفقرات تخالف كل المخالفة للمبادئ القانونية المتعلقة باصول المحاكمات بالنسبة لصلاحية القضاة كما انها تخالف كل المخالفة احكام قانون تسليم المجرمين التي تخول القاضي حق اطلاق سراح المتهم من قبله فوراً عند

لقد كنا صند المحفل

عدم وجود البيّنات الكافية وما أوردته الآن على سبيل المثال هو قليل من كثير أكتفي به اختصاراً للبحث .
ثالثاً : انتقل الآن الى الجواب الثالث اذ ورد فيه انه لا صحة لبقاء الاشخاص الثلاثة في السجن مدة اربعة عشر يوماً بصورة مخالفة للقانون وكأني بوزير العدلية يريد في هذا الجواب ان يقول انت ابقاء هؤلاء الاشخاص في السجن اربعة عشر يوماً كان موافقاً للقانون ولكنه وبلا لاسف لم يبين لنا كيف كان ذلك موافقاً للقانون بل كان جوابه مقتضباً لعدم امكان اي مخلوق عنده ادنى فكر قضائي ان يزعم ان ابقاء اشخاص في السجن بعد صدور قرار القاضي باطلاق سراحهم يعتبر عملاً قانونياً . حقاً انه لغريب وغريب جداً ان يجرأوا على تسمية الاجرام عملاً قانونياً . نعم ان ابقاء اشخاص في السجن بعد صدور قرار المحكمة باطلاق سراحهم هو اجرام في حد ذاته ، وبدلاً من ان يحاول وزير العدلية تبرير حبس الاربعة خلافاً للاصول مع التحدي للقضاء نزولاً عند الاهواء السياسية او الادارية ، وهو ما يجب ان يبتعد عنه القضاء كان عليه ان يكون أكثر صراحة ومحافظة على الاوضاع القانونية بحكم واجبه الرسمي وبحكم الامانة المودعة في عنقه بصفته وزير العدل في هذه البلاد . ان المستشار القضائي نفسه كان قد صرح امام المجلس التأديبي على مسمع منا ان عدم تنفيذ قرار القاضي وإبقاء الاشخاص الثلاثة موقوفين لم يكن عملاً قانونياً .

ايها الزملاء المحترمين ! حقاً ان قصة هؤلاء الاشخاص الثلاثة قصة تعد من الفواجع في عالم القضاء ، وتحرير الخبر انه بتاريخ ٢٨ حزيران سنة ١٩٣٢ ارسل قائد الجيش العربي كتاباً الى رئيس محكمة عمان يطلب اليه فيه ان يصدر مذكرة توقيف بحق اشخاص ثلاثة قيل انهم متهمون بقتل سائق سيارة في قضاء دوما فقرر القاضي وفقاً للصلاحيات الموقعة له بمقتضى الفقرة (ب) من البند الاول من المادة (٩) من قانون تسليم المجرمين الفارين لسنة ١٩٢٧ القائلة بأنه يجوز لقاضي الصلح ان يصدر امرأ بالقبض بناء على اخبار يرى انه يسوغ الامر بالقبض وحيث انه لم يكن هناك اوراق يطلب التسليم بل كان التوقيف مستنداً الى اخبار فقد حدد القاضي مدة شهر وايضاً لطلب تلك الاوراق وابلغ ذلك الى قائد الجيش الذي كان الخبر والباعث على التوقيف .
وفي جلسة ٣٠ تموز سنة ١٩٣٢ لم ترد اوراق طلب التسليم فقرر القاضي تسليط مذكرة ثانية لقيادة الجيش بلزوم سرعة طلب الاوراق ، وبين فيها انه اذا لم ترد الاوراق خلال شهر اعتباراً من ذلك التاريخ ستعطل المحكمة لتخليه سبيلهم .

في جلسة ٣١ اغسطس ١٩٣٢ لم ترد الاوراق المطلوبة ايضاً فتأجلت الجلسة الى ٢٥ ايلول ١٩٣٢ وتسطرت مذكرة ثالثة لقيادة الجيش بطلب تلك الاوراق . ان قائد الجيش الذي كان يتلقى هذه المذكرات كان يرسل بدوره للسلطة طالبة التسليم برفقات بهذا الطلب حتى انه بتاريخ ٢٩ اغسطس ١٩٣٢ ارسل بوقية لمدير الامن العام في بيروت يقول له فيها انه اذا لم تصل الاوراق حتى تاريخ ١٠ ايلول ١٩٣٢ سيخلى سبيل الموقوفين .
« ان البند الثالث من المادة التاسعة من قانون تسليم المجرمين ينص بالحرف الواحد على ما يأتي :

يجب على قاضي الصلح ان يطلق سبيل المجرم الفار الذي التي عليه القبض بدون امر من سمو الامير للمعظم «وهذا إشارة الى حالة القاء القبض بموجب اخبار فقط لا يقتضى اوراق طلب التسليم» الا اذا تلقى امراً من سمو

خلال مدة كافية يقررها القاضي بحسب ظروف تلك القضية - يخبره فيه انه استلم طلب التسليم العائد لتلك المجرم» اذاً من الحتم على القاضي ان يقرر مدة لورود اوراق طلب التسليم وواجب عليه ايضاً ان يطلق سبيل المجرم الملقى عليه القبض اذا لم ترد الاوراق خلال المدة التي يعينها .

وترون يا سادتي ان القاضي قد عين المدة ثلث الاخرى وظل الاشخاص الثلاثة مدة ثلاثة اشهر وثمانية ايام موقوفين على حساب اهمال السلطة طالبة التسليم في سرعة ارسال الاوراق العائدة لهم ، تلك الاوراق التي ظهر منها بعد وصولها متأخرة جداً وبعد ان اوجب ذلك الاهمال المفاجعة القضائية الكبرى التي نحن بصدها ، انها لا تتضمن ما يسوغ تلبية طلب التسليم .

ان قاضي الصلح الذي وجد المدد المكررة والاذنارات المتعددة قد بلغت حداً كبيراً قرر في الجلسة الاخيرة الواقعة في ٢٥ ايلول ١٩٣٢ الافراج عن الموقوفين المذكورين واعلم مدير السجن المركزي لزوم اخلاء سبيلهم . ان مدير السجن لم يرضخ لامر القاضي بل راجع في ذلك قائد الجيش الذي امره بابقاء الاشخاص المذكورين موقوفين .

وقد ظهر من تتبع الحوادث انه في اليوم الثاني راجع القائد الموما اليه ، المستشار القضائي بامر هؤلاء الاشخاص ، فأخذ المستشار ابقاءهم موقوفين على مسؤوليته ، حسب ما جاء بافادته امام المجلس التأديبي ، ريثما يدرس القضية وفي اليوم الثالث من صدور قرار المحكمة وبعد المذكرات التي جرت في هذا الشأن رأى المستشار والوزير والقائد ان لا بد من الوجهة القانونية من تنفيذ قرار المحكمة فاوعز لقائد الجيش بذلك . ولكن أندرون ماذا تم بعد هذا ؟ . ان قائد الجيش امر باطلاق سراح الموقوفين بعد ان هيا لهم كميناً في اطراف السجن حتى اذا خرجوا من السجن قبض عليهم من قبل الكمين المذكور واوسعوا ضرباً ولكأني اعيدوا الى السجن وبعد هذه العملية الغريبة استدعى المستشار القضائي رئيس المحكمة الذي اصدر قرار التخليه الى عرفته وبعد ان بين له ما تم في امر الموقوفين المذكورين من تخليه بعد ثلاثة ايام ثم توقيف مجدد نتيجة تلك العملية الغريبة ، طلب اليه ان يصدر قراراً جديداً بتوقيف الاشخاص المذكورين فامتنع القاضي عن اصدار القرار المطلوب بحجة انه لا يجوز له قانوناً ان يصدر قراراً مخالفاً لقراره الاول وان مرجع نقض القرار الصادر عنه في محكمة الاستئناف ، ولم يسمع وهو يسمع قصة ذلك التلاعب في قراره ويرى هذا التدخل في قضائه الا ان يبدي المستشار اسفه على ما جرى

امام هذا الامتناع القانوني وتلبية للرغبات البادية من المراجع غير المسؤولة بابقاء الاشخاص المذكورين موقوفين ، عمد حضرة الوزير الذي يظهر انه كان « ملكياً اكثر من الملك » كما يقولون في جميع ادوار المفاجعة القضائية التي نحن بصدها الى اختلاق مازعم انه يبرر مخالفة قرار القاضي فادعى ان قرار التخليه يجب ان يقتضيه باعادة مطاوعة وهذا الادعاء كان موضوع بحث الرجال الذين درسوا القضية وبدلوا الجهد طيلة الثلاثة ايام التي مضت حتى ذلك التاريخ ، لاستنباط رأي من قانون تسليم المجرمين يبرر لهم ابقاء الاشخاص المذكورين موقوفين ولكن جهودهم ذهبت سدى إذ لم يجدوا بغيثهم في نصوص القانون وأقروا اخيراً ان الامتناع من

تلك القضية
التي
تصل

تنفيذ حكم القاضي

ليس في القانون لها السادة اية اشارة تبرز هذا التحريج الغريب بل بالعكس جميع النصوص الواردة في قانون تسليم المجرمين قد جعلت حق اصدار مذكرة التوقيف وكذلك حق التخلية من حقوق القاضي وحده لا يشاركه فيه احد وذلك لان الوجوب في التخلية قد جاء مطلقاً في صلب البند الثالث من المادة التاسعة السالفة الذكر .

افبعد هذه الايضاحات القانونية يمكن لرجل عنده اقل فكرة قانونية ان يقول قول الوزير بأن ابقاء الاشخاص المذكورين موقوفين مدة اربعة عشر يوماً بعد قرار التخلية القانوني ، كان موافقاً للقانون ؟

رابعاً - اعود بعد ذلك الى الجواب الرابع المتضمن قول الوزير ان للمستشار القضائي بحسب صلاحيته ان يتشاور ويتذكر مع اي قاض في امور تتعلق بالقضاء على ان ذلك القاضي او اي قاض آخر غير مقيد برأي خلاف رأيه . ان هذا الجواب لا يتضمن الاجابة بوضوح على اصل سؤالنا المتعلق بتكليف المستشار احدى القضايا باصدار قرار معين في قضية معينة وهو ما لا يعتبر تشاوراً او مذكرة كما اشار الى ذلك حضرة الوزير بل يعتبر تدخلاً فعلياً في احكام القضاء خلافاً للمادة ٥٥ من القانون الاساسي التي نصها : (جميع المحاكم مصونة من التدخل في شؤنها) . وعلى ذلك يحق لنا ان نأسف كل الأسف على محاولة وزير المدلية تسميته التدخل مشاورة ومذاكرة وان يعتبر مباشرة الاحكام من صلاحية المستشار القضائي في حين ان البحث مع القضاء فيما يتعلق بالاحكام قبل صدورهما واستطلاع رأي القضاء في قضايا تكون تحت نظر المحاكم هو مناف لمبدأ استقلال المحاكم وإخلال ظاهر ، يبدأ فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية لحفظ التوازن بين السلطات الثلاث التشريعية والاجرائية والقضائية . ان وزير المدلية نفسه لا يملك حق استطلاع آراء القضاء في احكامهم قبل صدور تلك الاحكام او تكليفهم باصدار احكام او قرارات قضائية في قضايا معينة والا كان اعتبار المحاكم مصونة من كل تدخل كما نص على ذلك القانون الاساسي تأييداً لمبدأ استقلال المحاكم لغواً وهذا ما لا يسلم به اي مواطن لسله من المخاطر على الحقوق العامة والخاصة . وعلى ذكر صلاحية المستشار القضائي نريد ان نعلم ماهي تلك الصلاحية وهل هي عبارة عن صلاحية الوزير نفسه ام هي فوق صلاحية الوزير ، وهل المحاكم والقضاة مرتبطون من الوجهة الادارية (لا من الوجهة القضائية طبعا لأن المحاكم مستقلة كما قلنا) هل هم مرتبطون بالمستشار القضائي ام بوزير المدلية وكيف ساغ لوزير المدلية ان يدعي ان من صلاحية المستشار القضائي التشاور والتذاكر مع القضاء فيما يبدوا لهم من آراء قبل صدور الاحكام كما يفهم ذلك من جوابه ضمناً ؟

وهل المستشار القضائي هو مستشار لوزير المدلية بصفته الادارية ام للقضاة بالنسبة لاحكامهم وما يقضون به في المحاكم ؟ فيظهر ان وزير المدلية في محاولته الدفاع عن اعمال باطلة قد تكون اضرارها محصورة في دائرة معينة قد زج نفسه في اقرب نصريجات محرقة لحقوق البلاد ومخالفة للدستور ونصوص الاتفاق الاردني - البريطاني بل وللثقافة البريطانية نفسها التي تحرص فيما تعتقد كل الحرص على استقلال المحاكم . فكأن حضرة بهذه التصريحات يريد ان يعترف للمستشار القضائي بصلاحية غير منصوص عليها ولا يمكن ان ينص عليها بما ذهب

اليه حضرة الوزير لمخالفة ذلك للمعقول والمنقول ولكل تقليد او عرف قضائي ، اللهم الا اذا اراد حضرة الوزير ان يعتبر المستشار القضائي فوق الدستور والقوانين والمبادئ الحقوقية وهو ما لا يقول به وزير مسؤول يزن الكلام بميزان المصلحة العامة ، وخصوصاً اذا كان ذلك الوزير من بحر صوم على عزة النفس كما يقول في جوابه . حقاً انه لمن المؤسف والمؤسف جداً ان يتصرف وزير المدلية بحقوق البلاد هذا التصرف الباطل ولا ادري هل حضرات زملائه في الوزارة يقرونه على هذا الرأي المنقص من كرامة البلاد وحقوقها ؟

ان المشورة يا حضرات اعضاء الحكومة لا تكون الا في دائرة اقوانين وعند حدود مصالح البلاد العامة وكل مشورة تبني على نقض اساس الدستور تعتبر مشورة باطلة ترفضها البلاد رفضاً باتاً .

ان المستشار القضائي يا حضرة وزير المدلية ان هو الا موظف في حكومة شرقي الاردن صلاحيته ابداء الرأي لوزارة المدلية فيما تراه الوزارة محتاجاً لاستطلاع الرأي في التنظيم الاداري والقانوني دون ان تكون ملزمة باتباع اي رأي من آرائه اذا كان غير منطبق على القانون او غير موافق لمصالح البلاد . وقد عهد اليه القانون ببعض اعمال كرئاسة لجنة المحامين وعضوية المجلس القضائي مما لا يتجاوز حد ابداء الرأي كسائر الاعضاء سواء بسواء .

تلك هي صلاحية المستشار القضائي بمقتضى اوضاع البلاد الاستقلالية واحكام الدستور والقوانين المرعية اما التذاكر والتشاور مع المحاكم لبدء الرأي في القضايا عندما تكون معروضة على المحاكم فإنه لا خلاف لا يتنفر . وانت اعلم الناس يا حضرة الوزير بما ينطوي تحت هذه المذكرة والمشورة من معنى التأثير على احكام المحاكم وهو ما يهدد نزاهة القضاء ويجعله العوبة بأيد غير مسؤولة على حساب قضاة مسؤولين يجب ان ينقطعوا الى تجري الحقيقة والعدل من نصوص القوانين وحي ضمائرهم ليس الا .

خصوصاً وانت تعلم بصفته قاض قديم . . . ان القاضي لا يجوز له الاحساس برأيه قبل اصدار حكمه حتى اذا احس برأيه كان ذلك من اسباب رد قضائه والظمن في حكمه .

يا حضرات الوزراء ! اين انتم والى اين سائرون ! هل ما جاء في بيانات حضرة زميلكم هو جزء من برئائكم ، اين وعودكم للامة عندما اعتليتم كراسي الحكم من انكم ستحرصون كل الحرص على استعمال الحقوق للمعينة بنصوص القانون الاساسي والقوانين الاخرى كاملة غير منقوصة ؟

وهل هذا التصريح الخطير من زميلكم هو من الحقوق المعينة بنصوص القانون الاساسي والقوانين الاخرى ؟ . . . كلا ثم كلا ! بل ان هو الا تصريح هادم لنصوص القانون الاساسي والقوانين الاخرى ارى من الواجب عليكم ان تستنكروه فاستنكروه والا لفتنكم مسؤولية وهو ما لا نذهب اليه حرصاً على كرامتكم موقنين انكم لا تشاركون زميلكم في خطأ عظيم قد يكون ارتكبه ذهولاً خصوصاً وهذا التصريح يحقق ماورد في البند الاول من اسئلتنا المتضمن الاستفسار ، عما اذا كانت الادارة العامة في وزارة المدلية قد اصبحت فعلاً بيد المستشار القضائي كما يشاع وهو البند الذي يجب عليه حضرة الوزير بقوله : انه لا يمكن لشخص عنده ذرة من عزة النفس ان يقبل به وانه لم يجب بعد ذلك ان نسمع من هذا الحرص على عزة النفس وكرامة المقام

لجنة عبد المحسن

نصر يحل فيه القضاة والاحكام تحت سلطة المستشار القضائي وهو الامر الذي ينافي حقوق البلاد وكرامة القضاة وعزة نفس الامة .

خامساً - انتقل الآن الى الجواب الخامس الذي يقول فيه حضرة الوزير (انه يمكن لأي كان ان يشكو من اي موظف وانه من هذا القبيل قد اشتكى المستشار القضائي من عارف بك رئيس المحكمة بانه تجاوز حد اللياقة بحضوره وانه قد صار ولوج الطرق القانونية فيما يتعلق بهذا الشأن) .

عجيب والله يرضى القليل وليس يرضى القاتل . عارف بك رئيس المحكمة يستدعيه المستشار ويطلب اليه اصدار قرار بتوقيف الاشخاص الذين قضى باخلاء سبيلهم وفق القانون ، ثم يظن في حكمه دون مراجعة اي طريق قانوني بعد ان يكون قد حال بشخصه دون اطلاق سراح الاشخاص الثلاثة المحكومين بخليعة سبيلهم . يفعل كل ذلك ثم يتهرب دفاع القاضي عن حكمه ورجائه منه استئناف قراره بدلاً من تكليفه نقض ذلك القرار المنطبق على القانون بنفسه مع العلم انه ليس للقاضي ان ينقض ما تم من جهته . نعم ، يعتبر دفاع القاضي عن استقلال القضاء وتدمره من المداخل في القضاء وعدم احترام احكام القضاء ، تجاوزاً لحدود اللياقة

انه لعجيب ان يسلك المستشار القضائي هذا المسلك ازاء القاضي وفيه كل الاهانة والانتهاك لكرامة القاضي والقضاء فضلاً عن الخروج على النصوص القانونية ، ثم هو بعد كل ذلك يطلب تأديب القاضي . اليس هذا من قبيل يرضى القليل وليس يرضى القاتل ، كما نقول الامثال ، او من قبيل ضرب يني ويكي ، سبقي واشتكي كما نقول العامة ؟ والاغرب من ذلك ان يقول حضرة وزير العدالة في جوابه (وقد صار ولوج الطرق القانونية فيما يتعلق بهذا الشأن)

كلاً ! يا حضرة الوزير ، انكم لم تلجوا الطرق القانونية فيما يتعلق بهذا الشأن بل خرقتم حرمة القانون وخالفتم نصوصه بتصرفاتكم العجيبة في هذه القضية . اولاً : لقد حولتم القاضي على المجلس التأديبي قبل سؤاله تحريراً خلافاً لاحكام المادة (٦٨) من قانون الموظفين . ثانياً : قد ألتم المجلس التأديبي برئاسة النائب العام ثم بناء على اعتذاره بسبب سفره التذبت احد اعضاء محكمة الاستئناف رئيساً خلافاً لاحكام المادة (٦٤) من القانون . ثالثاً : تهبتم الى خطاكم القانوني فعدلتموه ولكن حضرة مستشاركم المشتكى امتنع عن الحضور الى المجلس التأديبي لاعطاء الشهادة بدعوى ان القضاة في معيته وتحت امرته ويجب عليهم ان يكفوا بما حرر بلسانه مؤخراً وان يتهربوا ذلك افادته القطعية خلافاً لاحكام المادة (٦٦) من القانون . رابعاً ، بعد ان نظر المجلس التأديبي في القضية ورأى انه لا يمكنه البت فيها مادام المستشار متخلفاً عن الحضور للمجلس وبدلاً من الزامكم المستشار بالحضور احتراماً للقضاء وتأميناً للمعدل احلتم الاوراق على المجلس القضائي خلافاً للمادة (٧٠) من القانون . خامساً : اباد المجلس القضائي الاوراق الى المجلس التأديبي مقررّاً وجوب حضور المستشار بنفسه حتى اذا حضر واستجوب وظهر التناقض العظيم بين افادته الشفهية والخطية وثبت للمجلس التأديبي براءة القاضي ، واماكم اليكم الاوراق احلتموه على المجلس القضائي الذي ليس من صلاحية التحقيق بمقتضى نصوص القانون والذي ليس من صلاحية ايضاً ايقاع العقوبة الا بعد النظر في تقرير المجلس التأديبي ، بمعنى انه ليس باستطاعته فرض عقوبة الا اذا كانت

الموظف قد أدين في المجلس التأديبي فحاولتم ادانة البري في المجلس القضائي تحكماً ، دون ان تقيموا وزناً لتقرير المجلس التأديبي خلافاً للمادة (٦١) من القانون .

أبعد كل ذلك يا حضرة الوزير ! تستطيع ان تدعي ولوج الطرق القانونية فيما يتعلق بهذا الشأن؟ وهل انت تخاطب جماعة في المريح لم انسأ شهدوا الوقائع وراقبوا عن كتب وما كانوا في يوم من الايام من اهل المناورة والمداورة بل من اهل الصراحة في الحق ولو على اعز الناس لديهم لأن الحق احق ان يتبع ولأن مصلحة البلاد فوق مصلحة الاشخاص .

سادساً : اما ما اوردم بشأن حضور المستشار القضائي لدى المجلس التأديبي وانه قد أدى الشهادة حسب طلب المجلس نفسه فانكم تملكون فيما اعتقد كما يعلم الجميع ان حضور المستشار الى المجلس التأديبي لم يكن من تلقاء نفسه بل بناء على قرار المجلس القضائي الذي لم يتخذ هذا القرار الا انقذاً للموقف بل انقاذاً لشخص المستشار مما تورط فيه من المخالفة الصريحة لواجبه كاستشار قضائي ، كان عليه ان يتخير بحضور مجلس القضاء المؤلف من اكبر قضاة البلاد بدلاً من ان يستنكر التمول امام قدس العدالة .

ثم ألا تعتقدون يا حضرة الوزير الذي يدعي ان موقفه في كل حال وزمان هو موقف العدل والقانون ، ان عدم ابدانكم اقل ملحوظة رسمية تستنكرون فيها تصرفات المستشار القضائي هو مناف لموقف العدل والقانون ، ام انكم تظنون ان المسؤولية لا تقرب على غير مواطنيكم ، اما الاجانب فلم ان يأمرؤا وعليكم ان تطيعوا ولو كان امرهم عبارة عن تصسف وخروج على الحرمات القانونية ؟

سابعاً : الجواب على ما ورد في اجابته على سوء النال الخامس قد تضمن جوابنا على البند الخامس من بيانات وزير العدالة .

ثامناً : ان ما ورد في البند الثامن من بيانات وزير العدالة ردّاً على سوء النال حول احالة رئيس المجلس التأديبي على المجلس القضائي لجعله الجلسة علنية عند دعوة المستشار لاداء الشهادة غير مدمج في جواب السؤال الخامس كما يقول حضرة وزير العدالة لأن الشكوى مستندة على اساسات باطلة من وجهة القانونية لا تكون مداراً لسؤال اكبر قاضي في البلاد خصوصاً وقد عين قانون الموظفين طرق الشكوى .

وهذه الطرق صريحة لا يجوز معها في حالة اسناد تهمة معينة الا اتباع ما ورد في المادة (٦٨) من قانون الموظفين المتضمن وجوب السؤال من المتهم تحريراً عن تلك التهمة المسندة اليه ، وبعد استعمال القناعة من قبل وزير العدالة اما ان يحال على المجلس التأديبي او لا يحال ، وفي حالة الاحالة على المجلس التأديبي الذي يقوم بالتحقيقات القطعية بموجب صلاحية المنصوص عليها في المادة (٧٠) من قانون الموظفين ، يتخذ القرار المتضمن الادانة او عديمها بنتيجة تلك التحقيقات القطعية ولا يكون للمجلس القضائي الحق بايقاع العقوبة الا بعد النظر في ذلك القرار .

ويظهر ان التهمة المعنية التي وجهت الى رئيس المجلس التأديبي كانت باطلة لدرجة لم تستطع معها وزارة العدالة مجابهة الاحكام القانونية الصريحة لرضاء لحضرة المستشار فعمدت الى المداورة وتجاوز حقيقة الوقائع

تعدنا لجنة التحصيل

وهو ما لا يتفق مع موقف العدل والقانون الذي يباهي به حضرة الوزير، وحاولت الانتقام من القاضي عن طريق اتهامه بعدم الكفاءة العامة واللياقة وهو الامر الذي لا يصح اتهام موظف به قط في حالة وجود التهمة المعينة كما انه ليس من اللياقة قط عند المعجز عن اثبات التهمة المعينة التجاوز على كرامة اكبر قاضي بغياً وظلماً وعدواناً. ان اسناد عدم الكفاءة واللياقة العامة لتهمة معينة باطلة فضلاً عن عدم انطباقها على الاحكام القانونية، هو في حد ذاته عدم كفاءة وعدم لياقة من مجرأ على هذا الاسناد، لما فيه من الاخلال باحكام القوانين ومصالحه القضاء بل لما فيه من التحكك المهدد لاستقلال المحاكم ونزاهة الاحكام.

يا حضرات الزملاء المحترمين! ان المستشار القضائي ووزارة العدلية قد اعتبرا التحقيق العائلي في المجلس التأديبي مستلزماً لأعظم المسؤولية، وحقاً ان هذا الزعم الباطل الذي يصدر عن وزارة العدلية الحريصة كما تدعى على موقف العدل والقانون من القرابة بكان، خصوصاً والقانون ينص صراحة على اعتبار المجلس التأديبي مجلس تحقيق قطعي ودفاع والتحقيق القطعي والدفاع هو من خصائص المحاكم والاصل في جلسات المحاكم هي العلنية لا السرية كما صرحت بذلك المادة (٤٤) من القانون الاساسي، بل ان السرية ايها الزملاء المحترمون ليست الا من بقايا المصوّر القديمة حتى في التحقيق الابتدائي.

ان اكثر البلاد التي وضعت قوانين جديدة لاصول المحاكمات، قد سارت على اصول العلنية والمرافعة حتى في التحقيق الابتدائي وقانون الموظفين لشرقي الاردن لا يحتوي على نص لا بالعلنية ولا بالسرية وحيث ان العلنية هي الاصل في حالة عدم ورود النص، ولذا ولما كان المجلس التأديبي بمثابة محكمة يترافع فيها الطرفان، ولما كانت المادة (٦٦) من قانون الموظفين تحمل العلنية واجبة بالنسبة للصلاحيات المخولة للمجلس التأديبي وللتهم بمقتضاها، كان لا بد للمجلس التأديبي من مراعاة اصول العلنية في اجرائاته.

اننا يعلم الله لم نقصد من استئنا يا حضرة الوزير حماية شخص واحد كما تدعي لان ذلك الشخص ليس بحاجة الى الحماية مادام على حق في اجرائاته بل قصدنا حماية حقوق شعب كامل، قد انتهكت حرمة دستوره وقوانينه من قبل الوزارة التي عهد اليها بمجاها العدل والقانون والسير على قدس العدالة وصيانة الحريات العامة والخاصة والمحافظة على حقوق الاقوياء والضعفاء سواء بسواء.

اننا لم نسد اليكم اسنادات غير محقة بل اسنادات واقعية قد ارتفعت لها فرائص الرأي العام وهزت ضمير الشعب هزاً عتيقاً واذا كان حضرة الوزير يعتبر الدفاع عن كرامة القضاء واستقلال المحاكم مناوراً فنعمت هي هذه المناورة التي لا تشبه بحال من الاحوال المناورة التي يقوم بها حضرة الوزير في اجوبته على استئنا البنية على الاخلاص والصراحة في الحق، ذاهباً الى تسمية الاجراءات الباطلة التي قامت بها وزارة العدلية اجراءات صحيحة. مثابراً على تهديد القضاء بثل هذه الاجراءات التي يرى لنفسه فيها ان يسأل ولا يسأل، وان يدين الا برياء تحكماً وعناداً ثم هو لا يدان تلك هي غرائب الاوضاع الحكومية في هذه البلاد التي لما يسيطر عليها في الواقع ونفس الامر روح استعماري عنيف هو الذي فيما نعتقد يعلو على حضرة الوزير هذه البيانات الدالة على التجدي في العنف والباطل وتسمية الامور بشيء مستباح.

فيا حضرات الزملاء المحترمين!

انه اذا لم يكن هناك حكومة تقول لوزير العدلية واستشاره القضائي عندما يخرجون على القوانين ويسبون استعمال السلطات المخولة لهم لصيانه الاحكام القانونية، تقول لهم، قفوا عند حدكم. فان هناك مجلس تشريعي ونواب للشعب يمكنهم بحكم الدستور ان يصرخوا بملء فمهم في وجوه الخارجين على الاحكام القانونية الا قفوا عند حدكم واحسبوا بنصرفاتكم تمثيل القانون والمحافظة على كرامة القضاء وحقوق البلاد.

حقاً ان موقف الحكومة في فاجعة القضاء كان مشيناً للغاية، اذ لزمّت الحكومة وهي المسؤولة للتضامنة في اعمالها جانب الحياد، في هذه الفاجعة كانها واقعة في مجاهل افرقياً، زاعمة انه ليس لها حق التدخل بأعمال وزارة العدلية وهي دعوى مضحكة وشر للمصائب ما يضحك، لان الحكومة نعم لا تدخل في سير الاعمال القانونية اما عند اساءة التصرفات والخروج على القوانين فمن هو الذي يجب ان يتدخل اذا لم تدخل الحكومة المسؤولة؟ ولعمري كيف كان يكون الموقف ايها الزملاء المحترمون لو لم يتدخل سمو الامير المعظم، بما له من سلطة عليا في توجيه نظر وزارة العدلية الى وجوب مراعاة الاحكام القانونية في هذه الفاجعة والرجوع الى الصواب في تقدير معنى استقلال المحاكم، نعم كيف كان يكون الموقف لو لم يتدخل سموه لافاد الموقف؟ ان البلاد لمديونة لسمو الامير المعظم بما نبه اليه ودعا الى تحقيقه في هذا الشأن حرصاً على كرامة القضاء. ولا ريب ان موقف مستشار المالية البريطاني كان موقفاً شريفاً في هذه القضية دالاً على ان بعض الرجال البريطانيين يثبتون احياناً مايزول له زملاؤهم من صروح التقاليد البريطانية المتعلقة بالمحافظة على القوانين ونزاهة القضاء.

انني باسم الشعب ومن على هذا المنبر الذي رفع لتسمع منه صوتها البلاد، اجاهر الحكومة البريطانية بان مقتضيات الوفاء للوعود والعهود الملتزمة للعرب تستلزم التفكير الجوهري بحقوق البلاد ومصالحها العامة وان لا يخرج الرجال البريطانيون في هذه البلاد الى تجاوز حدود الدستور والمبادئ القانونية. وانه ليوسفنا ان يقال ان المستشار القضائي بعيد عن فهم روح القوانين، غير خبير بالاعتبارات العربية، وانه يحمل فكرة استعمارية عنيفة لا تنفق وكرامة الامة العربية والتقاليد البريطانية، التي اشتهرت بالمحافظة على قدس القضاء والتسكك باهداب القانون والعدل، وهو ما يباهي به الرجال البريطانيون المسؤولون ويتبرون دعاية امبراطوريتهم في العصر الحاضر. بل انه ليوسفنا ان لا يصدق الخبر بعد ان رأينا ومازلنا نرى بعض الرجال البريطانيين في هذه البلاد يجتمعون في بعض تصرفاتهم عن المثل الاعلى للمحوظ في تقاليد امبراطوريتهم، وليس أدل على ذلك من جنوحهم في هذه البلاد الى التحكك المطلق واعتبار انفسهم فوق المفاهدات والقوانين والمحاكم، حتى اصبحت هذه العقيلة العربية خطراً عظيماً على الادارة العامة في هذه البلاد، ووسيلة لتبليد الاوضاع الحكومية وتقهقر المصالح الوطنية العامة ليس امام المصالح البريطانية والاجنبية الاخرى فحسب، بل حتى امام الميول الشخصية والاهواء الفردية، التي لا تتفق مع الفرض المقصود من معنى الحكومة ومن المعنى الذي ارادته جمعية الامم، من تمثيل فكرة التدريب والارشاد في سبيل التقدم والاضارة كما يدعون، وتحقيق مبادئ العدل والحرية.

وفي النهاية لا بد لي من ان ارجو من سمو الامير الانتام بما له من سلطة عليا وصلاحيات منصوص عليها في

لجنة العدل